النظام الاجتماعي العام بين التنظير والواقع

د. حنان بشير الصويعي

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب الجميل، جامعة صبراتة

ملخص:

ينتمي هذا البحث إلى مجال النظرية الاجتماعية ، ويهتم بمناقشة الجهود الفكرية لعلماء الاجتماع حول موضوع لا يفقد بريقه على مر العصور وهو النظام الاجتماعي العام بين التنظير والواقع.

هذا البحث يعرض خلاصة لأهم الآراء السوسيولوجية حول هذا الموضوع بداية من فكر العقد الاجتماعي الذي تراوح بين اقتراح حفظ النظام بالتعاقد مع الحاكم الدكتاتور(التنين كما سماه هوبز) والذي لا يحق لأي فرد في المجتمع عصيان أوامره إلا إذا أمره بما فيه هلاكه مما يبطل الشرط الأساسي للعقد الاجتماعي وهو حفظ الحياة البشرية, وبين الإرادة الشعبية مجسدة في نظام ديمقراطي (كما يقترح جان جاك روسو) مع عرض أهم ما كتب حول النظام الاجتماعي من التيارات المحافظة و النقدية في علم الاجتماع, وحتى ولرشتين Wallenstein و بروديل Braduel ومفاهيمهم الطموحة حول النظام العالمي.

Abstract:

This research belongs to the field of social theory, and it is concerned with discussing the intellectual efforts of sociologists on a topic that does not lose its luster over the ages, which is the general social order between theorizing and reality. This research presents a summary of the most important sociological views on this topic, beginning with the thought of the social contract, which ranged between the proposal to preserve order by contracting with the dictator (the dragon as Hobbes called it) and who does not for any individual in society disobey his orders unless if His order includes his perishing, which nullifies the basic condition of the social contract, which is the preservation of human life, and between the popular will embodied in a democratic system (as suggested by Jan Jacques Rousseau) with the presentation of the most important books on social order from conservative and critical currents in sociology, and even to Wallerstein, Braduel and their ambitious notions of the world order.

تمهيد:

شغلت فكرة النظام الاجتماعي كبديل للفوضى وعدم الاستقرار أذهان المفكرين منذ زمن بعيد يعود إلى ما يقارب القرن الخامس عشر، فمرحلة الفوضى العارمة التي شهدها العالم منذ ذلك الوقت دعت المفكرين إلى شحذ أقلامهم بحثاً عن حلول تدعم ركائز النظام الاجتماعي وتعيد الاستقرار للمجتمعات (خاصة الأوروبية) بعد أحداث جسام منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. الثورة البروتستانتية على الكنسية الكاثوليكية.
2. الثورة الفرنسية.
3. الثورة العلمية والصناعية.

واليوم مازال لموضوع النظام ذات الأهمية، فالفوضى تطل برأسها بين الحين والآخر في كل المجتمعات دون استثناء، مما يدفعنا إلى مراجعة التراث السوسيولجي بحثاً عن ما يساعدنا في فهم هذه الإشكاليات.

نشأة مفهوم النظام الإجتماعي:

كان البناء الثيولوجي الأوروبي في العصور الوسطى يحمل في أحشائه بذور فناءه، فقد انحرفت الكنيسة الكاثوليكية عن دورها كمؤسسة دينية ودار للعبادة لتسيطر على السياسة العامة للدول الأوروبية، وتلقي بذلك ثقلها على مجريات الحياة الاجتماعية فيها، مبتزةً عقول وخزائن الشعوب بصكوك الغفران، التي ستظل إلى الأبد رمزاً لعصور الجهل والتخلف.

ومع الكنسية تظافرت عدة عوامل لتزيد طين الحياة الاجتماعية للشعوب الأوربية بلة منها أنظمة سياسية دكتاتورية، ونظام إقطاعي مجحف حول الشعوب إلى عبيد سخرة تحت سطوة الأمراء والنبلاء وحملة الألقاب الرفيعة.

حتى جاء القرن الخامس عشر لينهار هذا البناء الثيولوجي بفعل الثورة البروتستانتية. وهنا وجد الإنسان الأوروبي نفسه في مرحلة لا معيارية لا نظامية ، فكان طبيعياً أن يتجه إلى الخروج من هذه المرحلة المأزقية ويبحث عن شكل نظامي جديد يعوض النظام المنهار ، هكذا انسلخ التفكير الاجتماعي عن الفلسفة ليتولى دراسة هذه الأزمة بعيداً عن المثالية التي طبعت التفكير الفلسفي ، وشيئاً فشيئاً تشكلت ملامح علم جديد أهتم بدراسة التفاعل الاجتماعي باعتباره

المستوى الاجتماعي المبدئي على طريق تكون البناء أو النظام الاجتماعي العام ، " وكانت البداية لمفكري العقد الاجتماعي الذين قدموا حلولاً تراوحت بين دكتاتورية هوبز الممثلة في الحاكم القوي الذي لا يرى هوبز بأساً في أن يكون وحشاً أو تنيناً كما يدل على هذا عنوان كتابه (Leviathan) مادام سيحافظ على وجود النظام .

بينما يميل روسو تجاه الحل الديمقراطي المجسد في الإرادة الشعبية العامة، وعموماً أكد كل مفكري العقد الاجتماعي على اختلاف اتجاهاتهم على ضرورة وجود عقد عام بين الحاكم والمحكومين يعمل على نشأة النظام ".[1]

ومن الأحداث التاريخية الهامة ايضاً والتي كان لها انعكاس واضح على مجريات الحياة الاجتماعية للمجتمعات الإنسانية، الحدث الأول: –الثورة الفرنسية التي امتدت من5مايو 1789م إلى 9 نوفمبر 1799 م وانتهت بسيطرة نابليون بونابرت على الحكم بالتحالف مع البرجوازية لينتهي عقد دموي تدحرجت فيه الآلاف من الرؤوس على مقاصل الثوار سواء رؤوس الملوك والأمراء والنبلاء والحاشية، وحتى رؤوس كبار قادة الثورة ومنظريها كروبسبير، وعمت الفوضى وانتشرت الجريمة.

أما الحدث الثاني الهام فهو النهضة العلمية الكبرى التي أفضت إلى الثورة الصناعية التي بدورها عصفت بنظم الإنتاج التقليدية وأعادت بناء النظام الاقتصادي العالمي.

"إن التهدم الذي أصاب أساليب الحياة التقليدية قد استلزم من المفكرين تنمية صيغ جديدة لفهم العالمين الصناعي والطبيعي على حد سواء ودخل رواد علم الاجتماع الأوائل معمعة الأحداث التي اكتنفت هاتين الثورتين وحاولوا استيعاب نشأتها ونتائجها المحتملة، ومن الأسئلة التي سعى مفكرو القرن التاسع عشر إلى الإجابة عنها: ما هي الطبيعة الإنسانية؟ كيف تأتى للمجتمع أن يبنى على هذا النحو؟ كيف ولماذا تتغير المجتمعات؟ وهذه هي الأسئلة نفسها التي يحاول الإجابة عنها علماء الاجتماع حتى أيامنا هذه".[2]

وأضاف الأنثروبولوجيون أفكاراً ومصطلحات جديدة إلى دائرة الموضوع كالبناء الاجتماعي والعقل الجمعي كخلاصة لدراساتهم الإمبريقية والمقارنة التي اهتموا فيها بمجتمعات معينة اعتبرت نماذج توضح نمو وتطور المجتمعات البشرية.

ومازال الحوار مفتوحاً، وباب الاجتهاد لم يغلق أمام علماء الاجتماع، فهل ياترى سنصل يوماً إلى مفهوم مجرد للنظام الاجتماعي يمكن الاعتماد عليه كمقياس عام لدراسة النظام في أي مجتمع كان؟ أم أن التجريد هدف بعيد المنال في مسألة النظام كما هو في مسائل اجتماعية عدة؟.

ماهو النظام الاجتماعي؟

"يشتق مفهوم النظام من ملاحظة بسيطة، وهي أننا نستطيع في العالم المادي كما في العالم الحي أو في العالم الاجتماعي، تحديد مجموعات من العناصر ذات التبعية المتبادلة. وبعد ابداء هذه الملاحظة ، يمكننا التقدم خطوة أكثر والسعي إلى التعرف على أنماط من النظم ".[3]

" إن الفكرة التي سيطرت على أذهان علماء الاجتماع هي وجود نظام كامن في الطبيعة بالإمكان اكتشافه ووصفه وفهمه، وبالتالي فإن للحياة الاجتماعية التي هي جزء من النظام الطبيعي الأكبر نظامها الخاص الذي يسعى علم الاجتماع إلى اكتشافه ووصفه وتفسيره، ومن هنا نجد أنفسنا أمام تراث هائل الكم من التعريفات للنظام الاجتماعي التي تتفاوت في البساطة والتعقيد".[4]

فمثلاً يعرفه نادل Nadl بأنه: " طريقة مقننة للسلوك الاجتماعي "، أما ماكيفرMaciver فإنه يقدم أكثر من تعريف واحد في كتبه المختلفة منها:

1. " هو الصور أو الأشكال الثابتة التي يدخل الناس بمقتضاها في علاقات اجتماعية ".
2. " إنه يمكن تسمية كل ما هو مقرر اجتماعياً نظاماً ".

أما راد كليف براون فيعرّفه بأنه:" الحالات المقررة للسلوك ".

مالينوفسكي كانت له رؤية خاصة في هذا المجال فهو يجزئ النظام الاجتماعي إلى نظم متخصصة كل نظام له غرض معين، أما النظام العام فهو:" وحدات للنشاط البشري ".

ويعرّفه تالكوت بارسنز بأنه:" نظام يتفاعل فيه عدد ضخم من الأشخاص الموجهين نحو موقف بناء على فهم مشترك لنظام من الرموز الثقافية المتضمنة في هذا النظام ".

أما أليكس أنكلز في كتابه (What is sociology?) فيعرّف النظام كالتالي:

" النظام يعني أن الأحداث تتم في شكل تتابع منتظم أو نمط ، بحيث يمكننا صياغة أحكام قابلة للتحقق الأمبريقي حول علاقة حادثة معينة بحادثة أخرى عند نقطة معينة من الزمن وتحت ظروف محددة ".[5]

ويمكننا أيضا أن نضيف أن النظام هو إجابات جاهزة لكل المواقف التي يمر بها الأفراد، وهو نقيض الصراع والتغيّر والتفكّك، في كل التعريفات السابقة نلاحظ أن أي منها لم يقدم لنا المعنى الكامل لمفهوم النظام وإنما جاءت تعبيراً عن اختلاف مشارب واضعيها واتجاهاتهم، ومدارسهم النظرية، ولكن مجموع هذه التعاريف أو الخلاصة النهائية لها جميعاًقد يساهم في إعطاء صورة شبه متكاملة لمفهوم النظام، ولكن ليس بالدرجة التي ينشدها علم الاجتماع.

النظريات المفسرّة لنشأة النظام:

تباينت الآراء لحد التضارب في تحديد أصل نشأة النظام ولكننا سنعرض خلاصة أهمها بداية من المفكر العربي ابن خلدون الذي جعل العصبية أي الانتماء لعصبة أي جماعة كالقبيلة محور لنظريته ذات المحور الدائري فبعد أن تسيطر عصبية ما وتصل إلى السلطة أو الملك كما يسميها يحدد لنا ابن خلدون عمراً للدولة أو النظام قدّره بـ 120 عاماً بثلاث أجيال يحدث بعدها انهيار أو موت الدولة في الجيل الرابع لكننا نرى بأن هذه النظرية تتسم بمحدودية المكان والزمان وبأنها لا تفسر نشأة النظام العام بقدر ما تفسر نشأة النظام السياسي في الصحراء العربية .

ثمّ جاءت مرحلة مفكري العقد الاجتماعي هوبز وروسو اللذان اعتقدا " أن البناء البيولوجي والسيكولوجي للفرد يعتبر أساس سلوكه الاجتماعي، ومن ثم فالإنسان هو أساس الوجود الاجتماعي، أي أن البناء التحتي للإنسان من حيث غرائزه البيولوجية ومشاعره السيكولوجية هو الذي يتولى تشكيل الوجود الأساسي للمجتمع ، وهي الدعوى التي تكررت لدى عديد من مفكري علم الاجتماع – في فترات لاحقة – منهم هربرت سبنسر، جابرييل تارد ، تالكوت بارسنز " [6] .

وحتى مالينوفسكي يرى أن الأفعال والجهود الاجتماعية هي مسالك لإشباع حاجات فسيولوجية، وفي هذه الآراء إبعاد كامل للعوامل السوسيولوجية ونفي لأي دور لها في نشأة النظام الاجتماعي وهذه مغالطة كبرى فإذا كان النظام الاجتماعي يقوم فقط على الحاجات البيولوجية

والسيكولوجية للأفراد، فإذاً فإن كل المملكة الحيوانية بأجناسها المختلفة تملك نظماً مشابهة، فهي تجتمع أيضاً في قطعان لتبحث عن مراعي أو أماكن للصيد الوفير، ولكي تحس بالأمان وتقوم برعاية صغار القطيع الحديثي الولادة.

ووضّح هوبز وروسو أن حل مسألة النظام إنما يكمن في التعاقد الاجتماعي ، هوبز تبنى العقد ذي الطابع الدكتاتوري الذي لا يحق فيه لأحد أن يعترض على أوامر الحاكم إلا في حالة واحدة هي أن يأمره بما فيه هلاكه ، فغاية العقد هي صون هذه الحياة ، أما روسو فقد تبنى العقد الديموقراطي بعقد أكثر مرونة وخضوعاً لمطالب الأفراد وآرائهم التي تشكل بمجموعتها الإرادة العامة التي لا تقهر ، لكن فكرة العقد قد تكون حلاً لمرحلة مؤقتة تحصل بين انهيار نظام ما وإيجاد بديل له كما في المرحلة التي عاصرها مفكري العقد الاجتماعي ، ففي حالة وجود أفراد مقتنعين بجدوى النظام ويسعون إليه عن طريق عملي كالعقد مثلاً ، فإذا هم أما يملكون نظاماً قائماً بالفعل أو على الأقل كانوا يملكون شكلاً من أشكال النظام وإن كان بسيطاً .

أمّا كونت المؤسس الأول لعلم الاجتماع فيشير إلى أن الحقيقة الأساسية في النظام الاجتماعي تتمثل في الإتساق العام. وهو الارتباط اللازم بين عناصر المجتمع ، وهو يصل إلى ذروته في المجتمع الإنساني رغم أنه قائم في جميع أوجه الحياة ، حيث " يقيم النظام الاجتماعي نفسه – في رأي كونت– وفقاً لقوانين الطبيعة ، وقد ينطوي أي نظام معين – في بعض الأحيان– على نقاط ضعف ونقائص خطيرة ، لكن الموقف يمكن علاجه وتصحيحه عن طريق التدخل الإرادي للإنسان ، ويتفق هذا التصور تماماً مع أفكار كونت الخاصة بالمرونة النسبية للقوانين الاجتماعية ، ومع ذلك فإن النظام يمكن أن يقوم فقط على أساس نوع من الإشتراك في الأفكار بين أولئك الذين يشكلون المجتمع ، ومن ثم تكون حرية الرأي الكاملة غير ممكنة التحقيق "[7] ومع أنه استخدم المماثلة بين المجتمع والكائن العضوي ، إلاّ أنه وبمهارة لم يخلط بينهما وهو الخطأ الذي وقع فيه سبنسر في مماثلته المشهورة، التي اتضحت من خلالها فردية أفكاره ، ومع أنه أصرّ في كتاباته أن المماثلة ليست سوى صقالة استخدمها في بناء أفكاره لكن من الواضح أن السيد سبنسر آثر الإقامة على الصقالة بدلاً من البناء.

وبالرغم من أن ماركس هو مفكر صراعي أهتم بدراسة الجانب الديناميكي أي التغير بالمجتمعات إلاّ أنه أسهم في موضوع النظام والبناء الاجتماعي بفكرته حول البينة التحتية (أي

البناء الاقتصادي للمجتمع). وكيف أنها برأيه تشكل البناء الفوقي للمجتمع بكل ما يشمله من نظم قانونية وسياسية ودينية وحتى الأخلاق والفن والفلسفة والعلم تنبع من الاقتصاد، وهنا يظهر تطرف واضح وانحياز كامل لعامل وحيد هو الاقتصاد، وبالتالي فإن نظرية الصراع الماركسية تبدو أنجع في تفسير التغير منها في تفسير النظام.

وأسهمت المدرسة السيكولوجية في الحوار وإن بدت شديدة المغالاة في تبيين دور العامل النفسي في تأسيس النظام فهذا مثلاً تارد يعرف المجتمع ببساطة بأنه " تجمع أناس يقلّد بعضهم بعضاً "[8]، ويرجع نشأة النظام الاجتماعي إلى التقليد والمحاكاة، ويشير دور كايم في هذا الصدد، " أن التقليد ليس ظاهرة اجتماعية كما أشار تارد لأن عملية المحاكاة عملية فردية وهي إن كانت تتميز بصفة العمومية إلى حد ما ، لكنها ليست ملزمة ، ومن ثم فهي ليست اجتماعية "[9].

أما بارتيو فالمجتمع في رأيه هو نسق في حالة توازن وهذا يعني أنه يوجد بداخل كل مجتمع قوى تعمل على حفظ هذا التوازن، هذه القوى هي الصفوة بنوعيها: الحاكمة، وغير الحاكمة التي تمثل العلماء والمفكرين والبرجوازيين التي تمارس مهامها باستخدامها عدد من الرواسب حددها باريتو كالتالي:

1. راسب غريزة التركيب.
2. راسب استمرار التجميعات.
3. راسب الحاجة للتعبير عن المشاعر بحركات خارجية.
4. رواسب ذات علاقة مع المجتمعية.
5. رواسب تكامل الفرد وتابعيه.
6. الراسب الجنسي[10] .

ويوضح بارتيو أن حالة التوازن أو التغير البطيء تحدث بالمجتمع عندما تسيطر صفوة المحافظين.

دور كايم العملاق الثاني بعد كونت رفض فكرة قيام النظام على أساس التعاقد أو على أسس بيولوجية أو سيكولوجية، وتتبى النزعة السوسيولوجية التي تؤكد تفوق المجتمع على الفرد ، فهو يرى أن المجتمع في أساسه تجمع لأفراد متعاونين أساساً ومع تطور تقسيم العمل تظهر

معالم النظام الاجتماعي، وهو هنا يعيد إلى الأذهان أفكار كونت حول تقسيم العمل وأهميته في خلق التضامن وقد قسّم دور كايم المجتمعات إلى نوعين : مجتمعات ذات تضامن آلي قائم على التماثل، ومجتمعات ذات تضامن عضوي قائم على التباين وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى التماسك والنظام.

أما بيرسى كوهن (P.Cohen) فإن النظام الاجتماعي في نظره يتصف بأن" له جوانب عديدة، ينحصر الجانب الأول في عملية الكبح (Restraint) وهو يعني ضبط عملية العنف في الحياة الاجتماعية ، أما الجانب الثاني فإنه يشير إلى وجود التبادل (Reciprocity) في الحياة الاجتماعية، فسلوك كل شخص ليس سلوكاً عشوائياً ، أو تلقائياً ولكنه مكمل لسلوك الآخرين ، أما الجانب الثالث فإنه يرتبط بالقابلية للتنبؤ (Predictability) في الحياة الإجتماعية ، فسلوك الأفراد لا يتصف بصفة ((الإجتماعية)) إلا إذا كونوا توقعات متبادلة عن سلوك بعضهم البعض ، والجانب الرابع يشير إلى وجود الإتساق (Consistency) في الحيلة الاجتماعية ، فما دامت التوقعات قد تحققت فإن سلوك الأفراد سوف يكون متسقاً إلى حد كبير ، أما الجانب الخامس من جوانب النظام العام فإنه يشير إلى وجود الإستمرار أو المثابرة (Persistence) في الحياة الإجتماعية"[(11)] .

في تحليله لفكرة النظام الاجتماعي انطلق دارندورف من قاعدة أولى هي رفضه التام لليوتوبيا وادعاء أن المجتمع قائم على الإنسجام والإتساق وعدم وجود صراعات.

" أما القاعدة الثانية التي ينطلق منها دارندروف وساعدته على بلورة فكره الصراعي ، فهي أنه وجد تشابهاً كبيراً بين النظام الاجتماعي الذي يؤكد عليه البنيويون الوظيفيون واليوتوبيا ، فالإثنان– في نظر دارندروف– غير موجودين على الصعيد الواقعي ، إنما هما من نسيج الخيال والتصور، وعدم وجود خلفيات تاريخية لهما ، وادعائهم بعدم وجود تناقضات وتصارعات داخل كل منهما ، كلام غير واقعي .

القاعدة الثالثة، التي ساعدت دارندروف في صياغة فكره الصراعي هي نظرته إلى الحياة الاجتماعية التي تحمل وجهين أو حقيقتين، الأولى تمثل الإنسجام والإتساق والتكامل والثبوت والتوازن، والثانية تمثل الحركة والصراع والتغيير.

فتأكيد اليوتوبيا والنظام الاجتماعي على وجه واحد من الحياة الاجتماعية وتصويرهما بأنها خالية من التناقضات وأنها تسير حسب نظام منتظم ودقيق ، وهذا في نظر دارندروف صورة معتمة ومضببة للحياة الاجتماعية "[12] .

أهمية مفهوم النظام:

هل النظام هو حقيقة واقعة؟ أم وهم في خيال العلماء؟ أو بعبارة أخرى هل الحياة الاجتماعية منتظمة ومستقرة أم لا؟.

إجابة هذا السؤال تنطوي على قيمة علمية لا تقدر، يستمد منها علم الاجتماع وجوده كعلم.

الحقيقة أن الحياة الاجتماعية هي ذات انتظام نسبي، وحتى ما يعتريها من تغير إنما غايته نهاية المطاف الوصول إلى نظام ما، ومكونات أي نظام مع ما يحدث فيها من تغيّر تحتفظ دوماً بجوهرها، فالأسرة كنظام رغم ما لحقه من تطور وتغيّر في حجمها ووظائفها إلا أنها تستمر في الوجود وبمفاهيم متقاربة جداً.

كذلك النظام الديني الذي يعد أكثر النظم ثباتاً، والنظام السياسي الذي رغم الثورات والانقلابات ما زال يحتفظ بأشكاله شبه المستقرة.

خلاصة القول إن النظام الاجتماعي هو حقيقة واقعية، وأن الحياة الاجتماعية تتميّز بثبات نسبي، وهذا الانتظام هو ما يمكّن علماء الاجتماع من دراسة الظاهرة الاجتماعية، فلولا أنها منتظمة ما وجدت أصلاً كظاهرة اجتماعية ولما تمكنوا من دراستها على هذا الأساس.

وفي النظام الطبيعي نجد وضعاً مقارباً، فبين الثبات المطلق والتغير الحتمي نجد ظواهر تأخذ طابع النسبية، تعاقب الليل والنهار ثبات مطلق، الزلازل والبراكين تغير سريع، سقوط الأمطار في مواسم ثابتة مع سقوطها في غير مواسمها أحياناً يوضح النسبية في النظام.

إن النظام الاجتماعي هو مفهوم أساسي في علم الاجتماع يشير إلى الطريقة التي تعمل بها مختلف مكونات المجتمع معاً للحفاظ على الوضع الراهن، شاملة:

- الهياكل والمؤسسات الاجتماعية.
- العلاقات الاجتماعية.

- التفاعلات الاجتماعية والسلوك.
- السمات الثقافية مثل الأعراف والمعتقدات والقيم [13] .

ويتطور مفهوم النظام الاجتماعي يوماً بعد يوم، أما اليوم،" فثمة ميل إلى اعتبار المجتمعات بالأحرى، شبكات معقدة من الأنظمة الثانوية التي تقيم فيما بينها روابط مائعة ومتحركة تقريباً (انظر مثلاً تعقد الرابطة بين سوق التعليم وسوق الإستخدام وبين النظام الثانوي السياسي والنظام الثانوي الاقتصادي). الأمر الذي أدى إلى أن تحليل النظام الاجتماعي دفع تقريباً إلى حدود المعرفة السوسيولوجية عندما يدخل ولرشتين (Wallerstein) أو بروديل (Braudel) مفاهيم مثل النظام العالمي الطموحة في الظاهر أكثر من مفهوم بارسوتر ، فإنهما لا يزعمان معالجة العالم باعتباره نظاماً . إنهما يشيران فقط إلى أن بعض العمليات الخاصة لا تكون مفهومة إلا على المستوى العالمي "[14] .

فالعالم في رأى البعض مجتمع واحد بل هو قرية واحدة، تربطها شبكات الإتصال والشركات المتعددة الجنسيات ومباريات كأس العالم والأموال المتحركة عبر القارات بكبسة زر، فهل يكون فكر العولمة المرحلة الثانية من مناقشة فكرة النظام في النظريات الاجتماعية؟ أم هو خاتمة لها؟

الهوامش

1. حنان بشير الصويعي، أزمة المجتمع الرأسمالي وما أفرزته من نتائج على المستويين النظري والمنهجي بالنسبة لعلم الاجتماع، طرابلس – ليبيا، الهيئة القومية للبحث العلمي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة الثامنة، العدد الثامن، 2002 م، ص 134–135.
2. انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: د.فايز الصباغ ، بيروت – لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ،أكتوبر 2005 ،ص 54 .
3. ر.بودون وف بوريكو ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة : د.سليم حداد ، بيروت – لبنان ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1986 م ، ص 569 .

4. أحمد ابوزيد، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ص 11.
5. اليكس أنكلز ، مقدمة في علم الاجتماع ، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط 5 ، 1981 ، ص 87 .
6. علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، القاهرة، دار المعارف، ط1، 1981 م، ص 107.
7. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة: د. محمد الجوهري وآخرون، القاهرة، دار المعارف ،1970 م، ص 36.
8. غاستون بوتول، تاريخ السوسيولوجيا، ترجمة: د. ممدوح حقي، باريس، بيروت – منشورات عويدات، ط2، 1984 م، ص 95.
9. مهى سهيل المقدم، محاكمة دور كايم في الفكر الاجتماعي العربي، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1992 م، ص 69.
10. بودون وف، يوريكو، مرجع سبق ذكره، 1986 م، ص 93.
11. د. أحمد زايد، علم الاجتماع بين الإتجاهات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة، دار المعارف، ط2، 1984 م، ص 30.
12. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، بيروت – لبنان، دار الآفاق الجديدة، ط2، 1991 م، ص 29.
13. Nicki Lisa Cole, The meaning of social order in sociology, htt// www. Thoughtco. com , 9:58 22.5.2021 .
14. ر.بودون ، وف . بوريكو ، مرجع سبق ذكره ، ص 569 .

المراجع

أولاً: الكتب: –

1. أبو زيد، أحمد، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1980 م).
2. إنكلز أليكس، مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرون، (القاهرة، دار المعارف، ط5 ،1981 م).
3. المقدم، مهسهيل، محاكمة دور كايم في الفكر الاجتماعي العربي، (بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1992 م).
4. انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: د. فايز الصباغ،(بيروت –لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أكتوبر 2005 م).

5. بوتول، غاستون، تاريخ السوسيولوجيا، ترجمة: د. ممدوح حقي، (باريس، بيروت– منشورات عويدات، ط2 ،1984 م).
6. تيماشيف، نيقولا، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرون، (مصر، دار المعارف ،1970 م).
7. خليل عمر، معن، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، (بيروت– لبنان ، دار الآفاق الجديدة، ط2 ،1991 م).
8. ر. بودون وف بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: د. سليم الحداد، (بيروت– لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،1986 م).
9. زايد، أحمد، علم الاجتماع بين الإتجاهات الكلاسيكية والنقدية، (القاهرة، دار المعارف، ط2، 1984 م).
10. ليلة، علي، النظرية الاجتماعية المعاصرة، (القاهرة، دار المعارف، ط1، 1981 م).

ثانياً: الدوريات: –

1. الصويعي، حنان بشير، أزمة المجتمع الرأسمالي المعاصر، وما أفرزته من نتائج على المستويين النظري والمنهجي بالنسبة لعلم الاجتماع، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، طرابلس – ليبيا، الهيئة القومية للبحث العلمي، السنة الثامنة، العدد الثامن ،2002 م.

ثالثاً: المقالات الإلكترونية: –

1.Nicki Lisa Cole, The meaning of social order in sociology, htt// www. Thoughtco.com, 9:58,22.5.2021.